إضاءات
نشرة توعوية يصدرها
معهد الدراسات المصرفية

التضليل البيئي: المفهوم وطرق الوقاية

Greenwashing: The Concept and How to Avoid It

2025

العدد 2 | السلسلة 17

المحاور الرئيسية

1 مقـــدمة عـــن التضليل البيئي

2 تعريف التضليل البيئي

3 أهميــة تجنـــب التضليل البيئي

4 التضليل البيئي في البنوك والمؤسســات المالية

5 أمثلة على التضليـل البيئــي في البنـوك والمؤسسات المالية

6 تجارب ناجحة في الوقاية والحد من التضليل البيئي (دول/ وشركات)

7 خاتمة

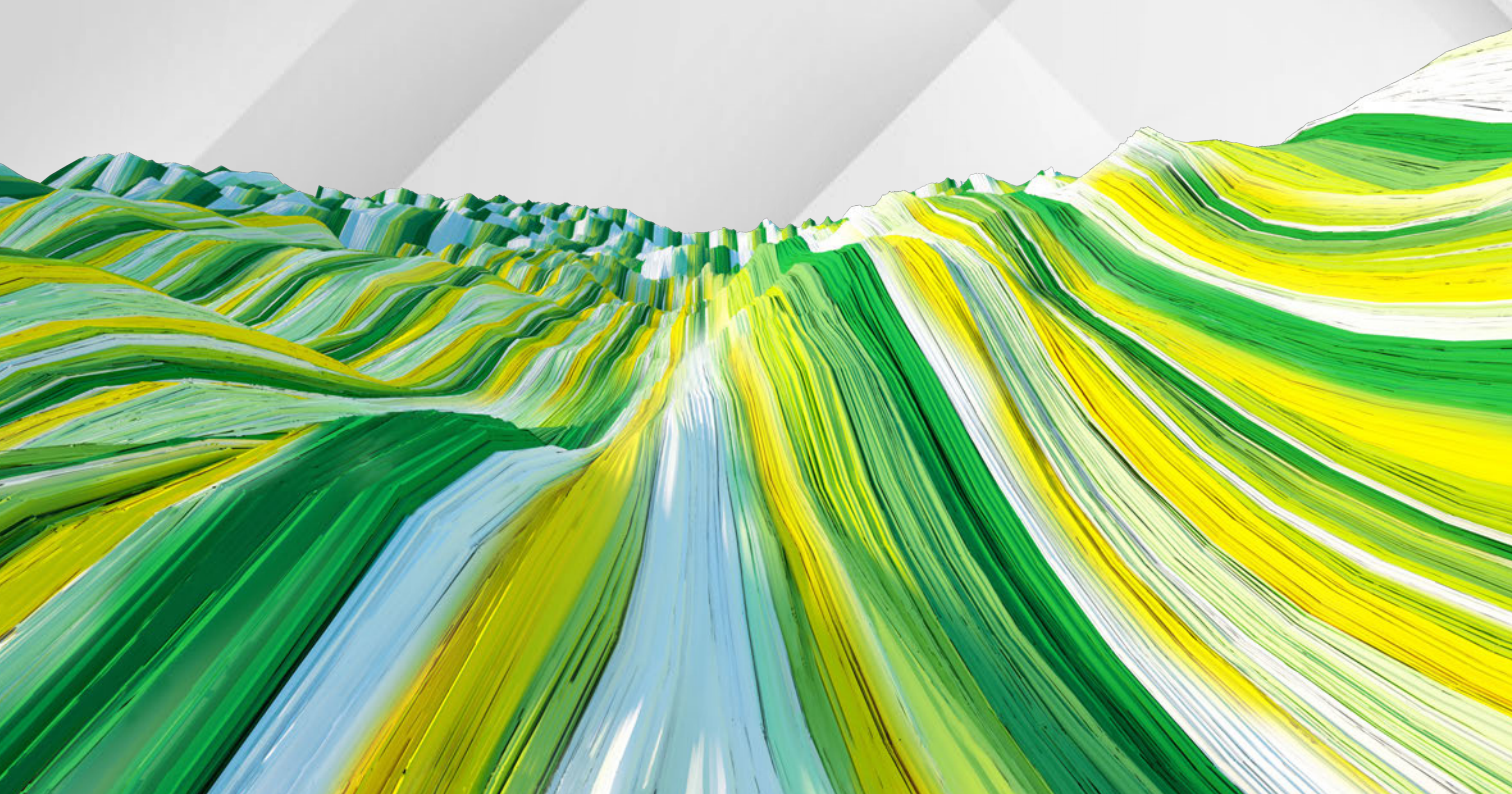

مقدمة عن التضليل البيئي

أصبح التضليل البيئي (Greenwashing) ظاهرة تعرقل جهود التوعية البيئية وتشوّه الحقائق العلمية، حيث يتم – في بعض الأحيان- نشر معلومات مضللة عبر وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي، سواء بدوافع سياسية أو تجارية، ويعتبر هذا التضليل تهديدًا مباشرًا لوعي الأفراد وصنّاع القرار، كما يمكن أن يؤدي إلى التقاعس عن اتخاذ الإجراءات اللازمة أو تبني سياسات غير فعالة، ومن هنا، تبرز الحاجة إلى فهم آليات هذا التضليل، وسبل مواجهته لضمان حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

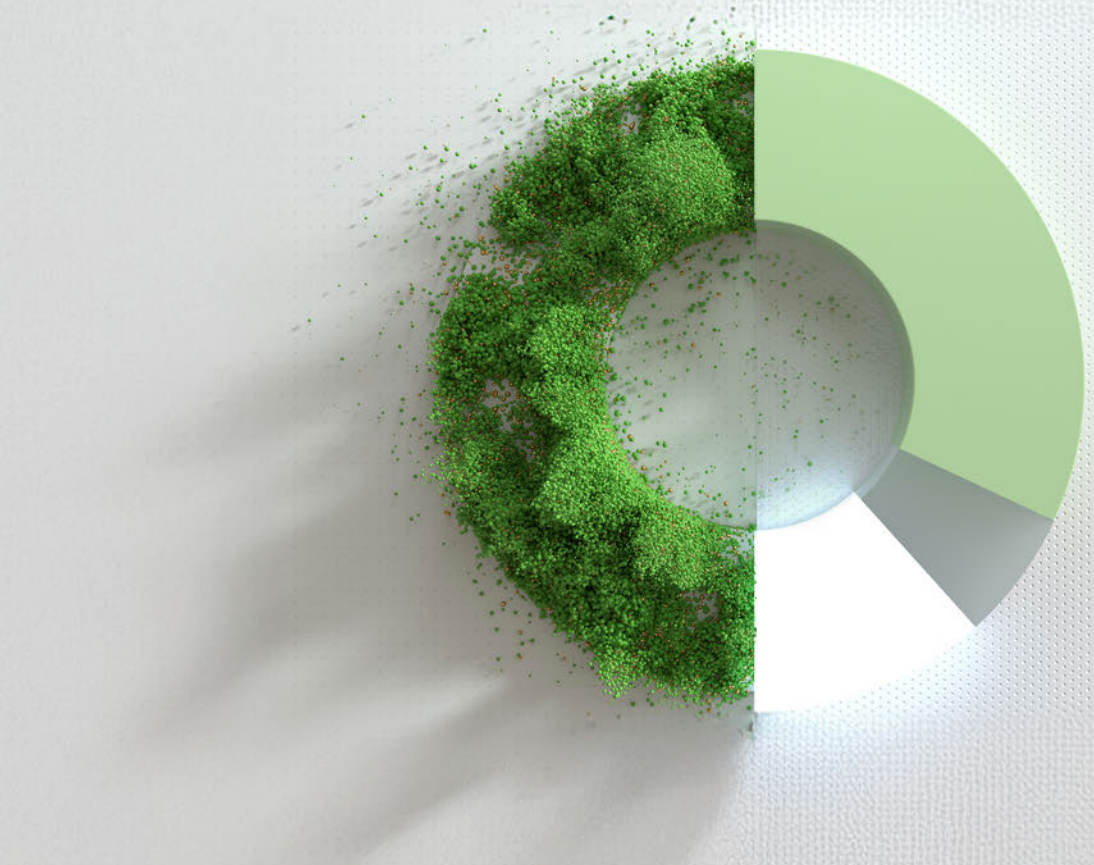

في هذه الإضاءة يتم التركيز على توضيح ماهية التضليل البيئي، ومدى أهميته ، وعرض أمثله للتضليل البيئي في البنوك والمؤسسات المالية، وأخيراً عرض بعض التجارب الناجحة في الوقاية والحد من التضليل البيئي سواء من بعض الدول أو الشركات.

إضاءات
نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية
2025

تعريف التضليل البيئي

أشارت هيئة المنافسة والأسواق البريطانية (CMA) إلى أن ادعاءات التضليل البيئي هي تصريحات تُشير إلى أن منتجًا أو خدمة أو عملية أو علامة تجارية أو نشاطًا تجاريًا يُعد أفضل للبيئة، سواء من خلال الإيحاء بتأثير إيجابي أو بانعدام التأثير السلبي، أو الإشارة إلى أنها أقل ضررًا على البيئة مقارنة بإصدار سابق من نفس المنتج أو مقارنة بمنتجات أو خدمات منافسة، وقد تتعلق هذه الادعاءات بتأثير عام على البيئة أو على عناصر بيئية محددة مثل الهواء أو الماء أو التربة. وتُقدَّم هذه الادعاءات بشكل صريح أو ضمني، وقد تظهر في الإعلانات أو المواد التسويقية أو العلامات التجارية (بما في ذلك أسماء الشركات) أو على التغليف أو ضمن أي معلومات موجّهة للمستهلكين.

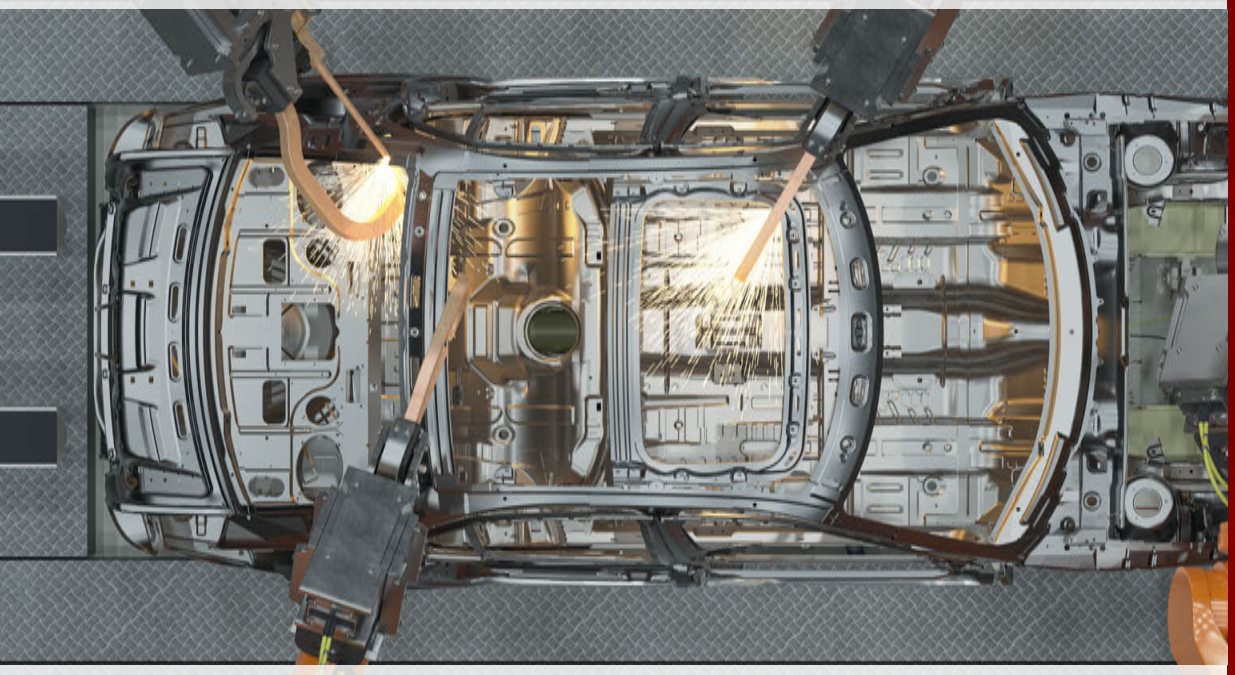

وتكون الادعاءات البيئية مضللة عندما تُقدِّم الشركة معلومات عن منتجاتها أو خدماتها أو عملياتها أو علاماتها التجارية أو عن نشاطها ككل، أو تُهمل أو تُخفي معلومات، بما يعطي انطباعًا بأنها أقل ضررًا أو أكثر فائدة للبيئة مما هي عليه في الواقع.

أهمية تجنب التضليل البيئي

يُعد تجنّب التضليل البيئي أمرًا بالغ الأهمية لحماية المستهلك وتعزيز شفافية السوق، فقد أظهرت نتائج أجرتها المفوضية الأوروبية أن **42%** من الادعاءات البيئية المنشورة على الإنترنت كانت كاذبة أو مضللة، مما يعرّض المستهلكين لخطر اتخاذ قرارات غير مدروسة؛ بناءً على معلومات مضللة توهمهم بأنهم يدعمون منتجات صديقة للبيئة، كما يمنح هذا التضليل ميزة غير عادلة للشركات التي تروّج لادعاءات بيئية زائفة دون التزام حقيقي، على حساب الشركات التي تستثمر فعليًا في تقليل أثرها البيئي، ومن هذا المنطلق، شددت المفوضية على أن محاربة التضليل البيئي تمثل أولوية في "أجندة المستهلك الجديدة"، نظرًا لدورها الحيوي في تمكين المستهلك من اتخاذ قرارات مستنيرة تدعم التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة.

التضليل البيئي في البنوك والمؤسسات المالية

يسعى القطاع المصرفي في وضع تعريفات وقواعد واضحة للمفاهيم البيئية المستخدمة مثل "أخضر" أو "مستدام"، وذلك بهدف تبسيط تلك المفاهيم لدى العملاء وأصحاب المصلحة؛ للتمييز بين المبادرات المستدامة الحقيقية والممارسات التي تُعرف بـ"التضليل البيئي"، حيث يتم -في بعض الأحيان- استخدام مصطلحات غامضة أو عامة أو غير قابلة للتحقق، مما يجعل من الصعب تقييم الأثر البيئي الفعلي لأنشطتها، هذه التناقضات والادعاءات المضللة تساهم في تفشي ظاهرة التضليل البيئي من خلال خلق انطباعات زائفة حول الاستدامة والبيئة الخضراء، خاصة عند ارتباطها بالخدمات المالية والمصرفية.

تتفاقم المشكلة عندما تفتقر بعض المؤسسات التي تعمل في مجال المال والاستثمار إلى الشفافية في الإفصاح عن أدائها البيئي، وممارساتها، ومعاييرها الخاصة بالاستدامة. وفي ظل غياب تقارير شاملة وموحدة، يصبح من الصعب على العملاء وأصحاب المصلحة تقييم التأثير البيئي الحقيقي للمؤسسة المالية ومحاسبتها على ادعاءاتها البيئية، بالإضافة إلى أن بعض قرارات الاستثمار والتمويل التي تتخذها بعض المؤسسات المالية قد يكون لها تأثيرات بيئية غير مباشرة، حيث يمكن أن يحدث التضليل البيئي عندما تركز مؤسسات مالية على الترويج لمبادرات خضراء محددة، مع إهمال معالجة أنشطتها الأساسية التي قد تساهم في تمويل صناعات أو مشاريع ضارة بيئيًا، مما يزيد من صعوبة تقييم مدى توافق عمليات المؤسسة المالية مع الاستدامة البيئية.

على الجانب التنظيمي، تسعى الأطر والآليات الرقابية في القطاع المصرفي لمراقبة ومنع ممارسات التضليل البيئي بشكل فعال. حيث تقوم بعض المؤسسات بتقديم ادعاءات غير موثوقة، بالإضافة إلى الانخراط في ممارسات غير دقيقة دون تعرضها للمساءلة، ولكن تلعب آليات التحقق المستقلة دورًا حاسمًا في ضمان مصداقية وشفافية ادعاءات الاستدامة البيئية، إلا أن غياب أنظمة تحقق واضحة وموثوقة، يعرقل قدرة العملاء على التمييز بين الممارسات الحقيقية، وتلك التي تنطوي على تضليل بيئي، ولمعالجة هذه التحديات، يتطلب الأمر وضع تعريفات موحدة، وأطر إفصاح شفافة، وآليات تحقيق فعالة للحد من مخاطر التضليل البيئي، علاوة على ذلك، فإن رفع وعي العملاء وتعليمهم حول ممارسات العمل المصرفي المستدام يلعب دورًا حيويًا في تمكينهم من اتخاذ قرارات مستنيرة، مما يساعد في خلق طلب حقيقي على الخدمات المالية المستدامة والتي تدعم البيئة الخضراء.

وفي 16 مايو 2024، قام الاتحاد الأوروبي بخطوة هامة في مواجهة التضليل البيئي من خلال اعتماد توجيه تمكين المستهلكين ((EU) 2024/825 Directive)، الذي أدرج ممارسات التضليل البيئي ضمن قائمة الممارسات التجارية المضللة الواردة في توجيه الممارسات التجارية غير العادلة 2005/29/EC (UCPD). وقد أدخل التوجيه تعديلات جوهرية على إطار العلاقات بين الشركات والمستهلكين (B2C) شملت حظر تقديم معلومات خاطئة عن الخصائص الأساسية للمنتجات، مع التركيز على العناصر البيئية مثل القابلية للإصلاح، وإمكانية إعادة التدوير. كما فرض قيوداً على الادعاءات المستقبلية، ومنع إضافة عناصر تفتقر إلى الإثبات أو لا تمثل فائدة حقيقية للمستهلك، إلى جانب وضع ضوابط صارمة على المقارنات البيئية والاجتماعية بين المنتجات، بحيث تلتزم الشركات بتوضيح المنهجية المستخدمة ومصادر المعلومات وآليات تحديثها.

وإضافةً إلى ذلك، عزز التوجيه قائمة الممارسات التجارية المحظورة الواردة في الملحق الأول لـ UCPD، حيث شمل حظر استخدام ملصقات استدامة غير معتمدة من أنظمة تصديق رسمية، ومنع إطلاق ادعاءات بيئية عامة ما لم تكن مدعومة بأداء بيئي مثبت وموثق. كما نصّ على عدم جواز نسب تأثير بيئي إيجابي لمنتج كامل إذا كان ينطبق فقط على جزء منه أو على مرحلة محددة من دورة حياته، إلى جانب تقييد استخدام الادعاءات المبنية على تعويضات الكربون (offsetting) لما قد تسببه من تضليل في تقييم الأثر البيئي الحقيقي للمنتجات.

5 أمثلة على التضليل البيئي في البنوك والمؤسسات المالية

أ

بنك JPMorganChase

كشف JPMorgan Chase في تقريره المناخي الأخير عن نسبة تمويل إمدادات الطاقة Energy Supply Finance Ratio (ESFR) لأول مرة، وهو مؤشر يقارن بين تمويل البنك للطاقة منخفضة الكربون مقابل الطاقة العالية الكربون (الوقود الأحفوري). في عام 2023، خصص البنك 30 مليار دولار لتمويل مشاريع الطاقة النظيفة مقابل 23 مليار دولار لمشاريع الوقود الأحفوري، مما ينتج نسبة تمويل تبلغ 1.29 : 1. وتُعد هذه النسبة خطوة إيجابية نحو الشفافية، حيث يغطي التقرير سلسلة القيمة الكاملة للوقود الأحفوري، إضافة إلى إدراج خدمات تمويل رأس المال مثل إصدارات السندات والأسهم، ورغم التقدم الملحوظ في ممارسات الشفافية والإفصاح، إلا أن المنهجية لا تخلو من الثغرات، فقد شملت فئة "الطاقة منخفضة الكربون" تقنيات مثيرة للجدل مثل الطاقة النووية، والوقود الأحفوري، وهذا عكس ما أعلنت عنه الوكالة الدولية للطاقة حيث اعتبرت أن جميع الاستثمارات في الوقود الأحفوري ضمن نطاق الطاقة عالية الكربون ، كما تم إدراج بنى تحتية مثل شواحن السيارات الكهربائية في الفئة النظيفة، في حين لم تُحتسب محطات الوقود التقليدية ضمن "الطاقة العالية الكربون"، مما يخلق انحيازًا في التقييم، إضافة إلى ذلك، لم يُفصح البنك عن تفاصيل توزيع التمويل داخل كل فئة، لذلك ورغم أن الشفافية التي قدمها البنك تشكّل تقدمًا في النهج البيئي للتمويل، فإنها تظل غير كافية ما لم تُرفق بأهداف واضحة وطموحة.

ب

بنك BARCLAYS

في تقرير استقصائي حديث صدر عن The Bureau of Investigative Journalism، تم توجيه انتقادات كبيرة لبنك Barclays بممارسة التضليل البيئي، وذلك بعد قيامه بتمويل شركات عاملة في قطاع الوقود الأحفوري بمليارات الدولارات تحت مسمى "التمويل المستدام". ويدّعي البنك أنه يسعى إلى جمع تريليون دولار بحلول عام 2030 لتمويل مشاريع مستدامة، إلا أن جزءًا كبيرًا من هذه التمويلات يُوجَّه إلى شركات نفط وغاز دون ضمانات حقيقية لخفض انبعاثاتها بشكل فعلي، مما أثار قلق عدد من المستثمرين والمؤسسات الأخلاقية.

تشير البيانات إلى أن Barclays ساعد خلال العام الماضي في جمع ما يقرب من 41 مليار دولار من القروض المرتبطة بالاستدامة لشركات مثل Enbridge، التي تقوم بتوسيع البنية التحتية لأنابيب النفط في أمريكا الشمالية، وHarbour Energy، التي تستعد لاستخراج ما يقرب من 880 مليون برميل نفط إضافية، دون أي تحول ملحوظ نحو مصادر الطاقة النظيفة. كذلك، استفادت شركة Trafigura، أحد أكبر المتاجرين في النفط، من أكثر من 5.4 مليار دولار من هذه القروض رغم أن معظم انبعاثاتها ناتجة عن حرق الوقود الذي تتاجر به وليس عن عملياتها المباشرة. وفي جميع هذه الحالات، يعتمد تصنيف التمويل على التزامات سطحية بخفض الانبعاثات التشغيلية فقط، ما يجعل التأثير المناخي الحقيقي لهذه القروض ليس بحجم الدقة الكافية.

هذا النهج أثار انتقادات واسعة من المستثمرين والمنظمين الماليين على حد سواء. فقد عبّرت جهات مثل FCA (هيئة السلوك المالي البريطانية) عن قلقها من أن ضعف شروط القروض واستخدامها لأهداف ملوّثة قد يؤدي إلى تضليل الأسواق والجمهور، وأكدت جهات استثمارية كبرى مثل Nest وصندوق تقاعد كنيسة إنجلترا أن تمويل مشاريع توسع الوقود الأحفوري لا ينبغي أن يُصنّف ضمن الاستثمارات المستدامة. ورغم أن Barclays أعلن أنه سيتوقف عن تمويل المشاريع الجديدة في النفط والغاز بشكل مباشر، فإن الغالبية العظمى من تمويله لا تزال تُمنح على شكل قروض عامة دون شروط واضحة، مما يُبقي الباب مفتوحًا أمام تمويل مزيد من التوسع الأحفوري تحت مظلة "الاستدامة".

تجارب ناجحة في الوقاية والحد من التضليل البيئي (دول/ وشركات)

أ. مبادرة عالمية للدولة البرازيل والأمم المتحدة

أعلنت البرازيل والأمم المتحدة عن إطلاق "المبادرة العالمية لنزاهة المعلومات حول تغير المناخ" خلال قمة قادة مجموعة العشرين في ريو دي جانيرو (نوفمبر، 2024) ، بهدف مواجهة المعلومات المضللة التي تعيق الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخي، وتهدف المبادرة إلى دعم الأبحاث وحملات التوعية من خلال تمويل منظمات غير ربحية، في ظل تنامي المخاوف من تأثير التضليل على السياسات البيئية والرأي العام، وتشير المبادرة إلى أن التضليل المناخي ينتشر بشكل متزايد عبر وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات المراسلة والذكاء الاصطناعي، ما يؤدي إلى تقويض الإجماع العلمي وتضعف قدرة الحكومات على التصدي للأزمة، وانضم إلى المبادرة حتى الآن دول مثل فرنسا والمملكة المتحدة والسويد والمغرب وتشيلي والدنمارك، ومن المتوقع أن تساهم هذه الدول في صندوق تديره منظمة اليونسكو، بهدف جمع نحو 10 إلى 15 مليون دولار خلال ثلاث سنوات، وسوف يتم استخدام هذه الأموال لتمويل مبادرات بحثية وحملات إعلامية توعوية.

ب. سياسة الاتحاد الأوروبي لمكافحة التضليل على الإنترنت

يركز الاتحاد الأوروبي في سياساته على التصدي لظاهرة التضليل والمعلومات المضللة التي تنتشر على الإنترنت، خاصة تلك التي تؤثر على صحة المجتمعات، ومن ضمنها التضليل البيئي، تأتي هذه السياسات ضمن إطار شامل يهدف إلى تعزيز الشفافية، وحماية حرية التعبير، وضمان وصول الجمهور إلى معلومات دقيقة وموثوقة، كما تهدف سياسة الاتحاد الأوروبي لمكافحة المعلومات المضللة إلى تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال مطالبة منصات التواصل الاجتماعي ومحركات البحث بإبراز مصادر المعلومات بوضوح، وتمكين المستخدمين من التعرف على المحتوى المدعوم إعلانيًا، كما تسعى إلى تعزيز التعاون بين الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، وقطاع التكنولوجيا، والمجتمع المدني لتبادل الخبرات والمعلومات في مواجهة التضليل، مع توجيه أهمية كبيرة لدعم البحث والتعليم من خلال تمويل مشاريع علمية وتوعوية؛ لفهم آليات انتشار التضليل وتطوير حلول تقنية، بالإضافة إلى تعزيز التوعية الرقمية والتربية الإعلامية في المؤسسات التعليمية. وأخيرًا، تعمل على تطوير آليات تنظيمية واضحة تحدد مسؤوليات المنصات الرقمية، وتُلزمها باتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة المحتوى المضلل، مع الحفاظ على حقوق المستخدمين.

تشمل الإجراءات الرئيسية التي يعتمدها الاتحاد الأوروبي في مكافحة التضليل الإلكتروني تطبيق "قواعد السلوك" الطوعية بالتعاون مع شركات التكنولوجيا، حيث تتعهد هذه الشركات باتخاذ خطوات فعالة للحد من انتشار المعلومات المضللة عن البيئة، كما أنشأ الاتحاد وحدات متخصصة لرصد هذا النوع من التضليل وتحليله بشكل منهجي، إلى جانب تنظيم حملات توعية تستهدف مختلف فئات المجتمع لرفع مستوى الوعي العام، وتُفرض أيضًا غرامات أو عقوبات على المنصات الرقمية التي تتقاعس عن الالتزام بمعايير الشفافية والمساءلة، في خطوة تهدف إلى تعزيز الانضباط الرقمي والحد من التلاعب بالمعلومات.

ج. استراتيجية المعالجة الوقائية للتضليل "Prebunking"

في إطار الجهود العالمية لمكافحة التضليل البيئي، كشفت دراسة حديثة أجرتها جامعة كورنيل في نوفمبر 2024 بدعم من جوجل عن فعالية استراتيجية المعالجة الوقائية للتضليل "Prebunking" التي تركز على تقديم أسلوب وقائي يهدف الحد من تأثير المعلومات المضللة عن التوعية المبكرة بالمعلومات الخاطئة أو المضللة قبل انتشارها على نطاق واسع، حيث اعتمدت الاستراتيجية على مقاطع فيديو قصيرة لتوعية المستخدمين بتقنيات التضليل البيئي الشائعة، مثل استخدام اللغة العاطفية والمقارنات الزائفة، وقد أظهرت الدراسة التي شملت أكثر من 7,300 مشارك، أن هذه الفيديوهات ساعدت المستخدمين على التعرف على المحتوى المضلل من حيث الشكل والأسلوب، لكنها لم تحسّن قدرتهم بشكل مباشر على التمييز بين الأخبار الحقيقية والكاذبة بالشكل الكافي.

ولكن استطاعت الدراسة للوصول إلى تتطور ملحوظ في دقة تمييز الأخبار الحقيقية، وذلك عندما تم دمج مقاطع المعالجة الوقائية للتضليل "Prebunking" مع تنبيهات بسيطة تدعو المستخدمين إلى التركيز على دقة المحتوى، هذا الدمج أدى إلى ارتفاع القدرة على تمييز الأخبار الصحيحة بنسبة وصلت إلى 10%. وتشير النتائج إلى أهمية استخدام مزيج من الاستراتيجيات الوقائية بدلاً من الاعتماد على تدخل واحد، مما يفتح المجال أمام تصميم حملات توعوية أكثر فعالية لمكافحة التضليل البيئي على منصات التواصل الاجتماعي.

د. جهود صندوق النقد العربي في تطوير التمويل المستدام والحد من التضليل البيئي

يشكل تأثير الكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ على القطاع المالي محور اهتمام السلطات الرقابية عالميًا، بما في ذلك الدول العربية، حيث يمكن للجهات النقدية والمالية دعم الانتقال نحو تمويل أخضر ومستدام يأخذ المخاطر البيئية في الحسبان عند وضع السياسات واتخاذ القرارات المالية، خاصة بعد اتفاق باريس 2015، أصبح من الضروري مواءمة تدفقات التمويل مع انبعاثات الكربون ودرجة الاحتباس الحراري، بهدف دعم التنمية المستدامة وتقليل التأثير البيئي، وقد تبنت العديد من الدول عدة استراتيجيات لتحقيق هذا الهدف بحلول عام 2050.

كما يقدم صندوق النقد العربي دعمًا للدول العربية عبر تطوير إطار عمل للتمويل الأخضر والمستدام (AGSFF)، يركز على إدماج مخاطر تغير المناخ والاستدامة البيئية في صناعة القرار المالي وإدارة المخاطر، وتشمل أنشطة الصندوق على التدريب وورش العمل، وتعزيز أدوات التمويل الأخضر مثل الفروض والسندات والصكوك، وتطوير المؤسسات المالية غير المصرفية، ودعم الابتكار المالي والتقنيات الخضراء، وتعزيز السياسات المالية والنقدية لتمكين الانتقال نحو اقتصاد منخفض الانبعاثات، وذلك بهدف تعزيز الطلب والعرض على التمويل المستدام، ودعم الاستثمارات الخضراء من خلال شبكة تعاون عربي ودولي متكاملة.

الخاتمة

يمثل التضليل البيئي عائقًا كبيراً أمام الجهود العالمية الرامية إلى حماية البشرية، ويتطلب التصدي لهذه الظاهرة استجابات متعددة الأبعاد، تشمل تعزيز الوعي المجتمعي باستخدام المجال الإعلامي، وتشجيع التعاون بين الحكومات والشركات والمنظمات غير الحكومية. كما أن تطوير أدوات تنظيمية وتشريعية قادرة على ردع نشر المعلومات الزائفة يُعدّ خطوة ضرورية لتعزيز النزاهة المعلوماتية. وحماية البيئة تبدأ بحماية بالمعلومات الحقيقة عنها، والتصدي للتضليل هو مسؤولية جماعية لا يمكن تجاهلها في عصر الأزمات المناخية المتسارعة.

المراجـــع

- هيئة المنافسة والأسواق البريطانية
https://bit.ly/4kPlSuy
- المفوضية الأوربية (European Commission),
https://bit.ly/4m4GXC9
- صندوق النقد العربي. التمويل الأخضر والمستدام.
https://bit.ly/4mnD0cm

- 4Galletta, S., Mazzù, S., Naciti, V., & Paltrinieri, A. (2024). "A PRISMA systematic review of greenwashing in the banking industry: A call for action" Research in International Business and Finance, 102262 ,69. https://doi.org/10.1016/j.ribaf.2024.102262 .
- Reclaim Finance, (2024). "JPMorgan Chase's Energy Financing Ratio: transparency is welcome, but targets needed". https://bit.ly/4kSlE5Q .
- The Bureau of Investigative Journalism, (2024). "Barclays' billions of 'sustainable' finance for fossil fuel industry is greenwash". https://bit.ly/44SAUcS .
- Justine Calma (2024), "G20 summit aims to fight climate change disinformation". The Verge. https://bit.ly/4lKWYxu .
- 8European Commission, (2024). "Tackling Online disinformation". https://bit.ly/4l6CY7n .
- Dean, J. (2024). "Could 'inoculation' limit misinformation"? https://bit.ly/3GYPp6S .
- Reuters. (2024, May 16). EU tackles greenwashing: "Empowering Consumers Directive" and proposals for the future. Retrieved from https://bit.ly/45Dez3i

معهد الدراسات المصرفية

KUWAIT INSTITUTE OF
BANKING STUDIES

ص.ب 1080 الصفاة – 13011 الكويت

P.O.Box 1080 Safat 13011 Kuwait | Tel.: +965 22901100 | Fax: +965 22466430

Kibs_Kuwait | KIBSKuwait | KIBS | www.kibs.edu.kw | cs@kibs.edu.kw